

GC(58)/INF/20
١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الثامنة والخمسون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(58)/1 وإضافاتها Add.1 و Add.2 و Add.3)

رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤ من رئيس الفريق الدولي للأمان النووي

في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، تلقى المدير العام رسالة من رئيس الفريق الدولي للأمان النووي، تتضمن وجهة نظره بشأن قضايا الأمان الناشئة في الوقت الراهن. وتعمم طيه الرسالة المذكورة أعلاه لاطلاع المؤتمر العام عليها.

معهد كارنيجي للعلوم

٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤

سعادة المدير العام السيد أمانو:

أكتب إليكم بصفتي رئيساً للفريق الدولي للأمان النووي (اختصاراً: "الفريق"). وتنصُ اختصاصات الفريق على أن يُبدي "توصيات وآراء بشأن قضايا الأمان الناشئة في الوقت الراهن" إلى الوكالة وإلى الأطراف الأخرى. وخلال فترة ولايتي بصفتي رئيس الفريق، عملت كعادتي على الوفاء بهذا الالتزام بالنيابة عن الفريق من خلال استكمال التقارير المختلفة الصادرة عن الفريق برسالة سنوية لتقييم الأمان. ورسائلي السابقة متاحة على الموقع الإلكتروني للفريق وعنوانه <http://goto.iaea.org/insag>.

وكما تعلمون، فقد ركّز المجتمع النووي العالمي على حادث محطة فوكوشيما داييتشي وسعى إلى ضمان الاستفادة من الدروس المنبثقة من ذلك الحادث وضمان تطبيقها. واتخذ المجتمع العالمي إجراءات قوية لتحسين أمان محطات القوى النووية من خلال "اختبارات التحمل"، وخطط العمل الوطنية، وتعزيز نظم الأمان، وتدعيم خطط الطوارئ، ومن خلال خطوات أخرى عديدة. وقد كان الرد قوياً وشاملاً. وفي الوقت ذاته، وضعت الوكالة خطة عمل للتصدي لحادث فوكوشيما، وهي تشمل تقريراً من المخطّط أن يصدر خلال المؤتمر العام في ٢٠١٥. ويشارك الكثير من أعضاء الفريق، بمن فيهم أنا شخصياً، مشاركة فعالة في استعراض التقرير. وعلى ضوء الجهود الجبارة التي تبذلها الوكالة حالياً والتقارير والأنشطة العديدة الأخرى التي تناولت الحادث، فإنّ هذه الرسالة لن تركز على ذلك الحادث. بل سنتناول هذه الرسالة مواطن الضعف في بعض النظم المؤسسية من أجل ضمان الأمان النووي.

ويسود اليوم فهم على نطاق واسع بأنّ تعزيز ثقافة الأمان يعدّ عنصراً حيويّاً لتحقيق أداء ممتاز في مجال الأمان. انظر، على سبيل المثال الصفحة ٥ من المنشور (INSAG-15) (2002) *Key Practical Issues in Strengthening Safety Culture*. وهناك العديد من الخصائص التي يتعيّن السعي إلى ضمانها بغية بناء ثقافة أمان مناسبة، وفي مقدّمها ما يلي: (١) الالتزام بالتعليم المتواصل حيث يمكن البحث عن فرص لتحسين الأمان وتنفيذ تلك الفرص، (٢) واعتماد موقف تساؤلي حيث يتأكد الرقابيون والمشغلون والأفراد باستمرار من مدى ملاءمة الظروف الراهنة بغية تحديد أساليب تحسين الأمان. وبطبيعة الحال، يجب أن تكون المسؤولية الرئيسية عن الأمان ملقاة على عاتق مشغلي محطات القوى النووية، ونتيجة لذلك، يخضع وجود ثقافة أمان مناسبة فيما بين مشغلي محطات القوى النووية للفحص من طرف مشغلين بارعين ومن طرف الرابطة العالمية للمشغلين النوويين. ولكن هل تفرض سلطات الدول الأعضاء على نفسها الانفتاح ذاته الذي تتوقّعه من مشغلي محطات القوى النووية؟ إن الوقائع لا تبعث دائماً على الاطمئنان.

ورغم أنّ الدول الأعضاء (والصناعة النووية) قد أدخلت في أعقاب حادث فوكوشيما العديد من التغييرات التي تستحق الثناء، هناك بعض المؤشرات في السياق الدولي تدل على أن الزخم الذي يدعو إلى إدخال تغييرات وتحسينات قد يتضاءل. وهناك بعض الأدلة على ذلك فيما يتصل بالاجتماع الاستعراضي السادس لاتفاقية الأمان النووي الذي عُقد في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومن واجب كل طرف متعاقد إعداد تقرير والردّ على أسئلة الأطراف الأخرى. وهذا التفاعل فيما بين الأطراف هو الأداة الوحيدة المقدّمة في اتفاقية الأمان النووي لضمان الوفاء بالتزاماتها. وبناء على التعليقات التي أبدتها الفريق سابقاً:

فإنّ نجاح عملية اتفاقية الأمان النووي يقتضي أن تبرهن جميع الأطراف المتعاقدة عن موقف انفتاح وعن التزام حقيقي بإدخال تحسينات وفقاً لتوصيات النظراء. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لكل طرف متعاقد في الاجتماعات الاستعراضية هو جمع أكبر قدر من الأفكار والدروس المفيدة لإدخال تحسينات أكثر في الأمان، بدل إظهار كل طرف امتيازته وفقاً لتصوراته.

الصفحة ١٠ من المنشور (INSAG-21) (2006) *Strengthening the Global Nuclear Safety Regime*. ويعتبر الاجتماع الاستعراضي السادس مخيياً للأمال في هذا الصدد.

ورغم أنّ العديد من التقارير القطرية هي تقارير ممتازة، فمن الواضح أن بعض البلدان ترى في المشاركة الكاملة في الاجتماع الاستعراضي عبئاً ثقيلاً بدل اعتبار ذلك فرصة للتعلّم. فالإحصائيات تبعث على القلق: إذ لم يشارك في الاجتماع الاستعراضي سوى ٦٩ طرفاً متعاقدًا من أصل ٧٦ من الأطراف المتعاقدة؛ ولم يقدّم ١١ طرفاً تقريراً وطنياً؛ وقدّم ٢٢ طرفاً التقارير بعد الموعد المحدد (مما أدى إلى تقييد الاستعراض من جانب الأطراف المتعاقدة الأخرى)؛ ولم ينشر ٣٤ طرفاً متعاقدًا أي سؤال أو تعليق يُذكر. وبطبيعة الحال، هناك الكثير من الأطراف المتعاقدة التي لا توجد لديها محطات قوى نووية وقد يرى الكثير منها أنّ عدم المشاركة له مبرراته. ومع ذلك، فإنّ المشاركة مخيية للأمال نظراً لحقيقة أن حتى البلدان التي لا توجد لديها محطات قوى نووية لها أسباب قوية تدفعها إلى ضمان ملاءمة أداء أمان محطات القوى النووية خارج حدودها. وغني عن القول إن الاتفاقية نفسها تفرض على الأطراف المتعاقدة أن تقدّم التقارير وتحضر الاجتماع الاستعراضي. المادتان ٥ و ٢٤ من اتفاقية الأمان النووي. ومن المزعج عدم تحقيق مشاركة كاملة في اجتماع نُظّم بعد مرور ثلاث سنوات فقط من حادث فوكوشيما داييتشي، وهي مدة ما زالت فيها دروس هامة ينبغي لكل طرف أن يستفيد منها من الآخر.

ويلاحظ كذلك غياب الاهتمام ذاته في تنفيذ الخدمات الاستعراضية للوكالة. وفي رسالتي في السنة الماضية، علّقت على العديد من فوائد الخدمات الاستعراضية وأعربت عن القلق لأنّ بعض الدول الأعضاء لا تستخدم هذه الخدمات بالكثافة المرجوة. رسالة من أر. إي. ميزرف إلى المدير العام أمانو (٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣). وتقدّم هذه الخدمات العديد من الفوائد التالية:

- إجراء استعراض من جانب أطراف خارجية بعيون جديدة يمكن أن يلفت الانتباه إلى مسائل هامة كانت ستُفوت أو يُساء فهمها لولا هذا الاستعراض؛
- التحضير لإجراء استعراض يشجّع على إجراء تقييم ذاتي سليم يمكن أن يكشف في حد ذاته عن مسائل تتعلق بالأمان؛
- الاستعراض هو بمثابة آلية لتوسيع نطاق خبرة المشاركين؛

- إتاحة التقارير للجمهور توفّر الشفافية وتؤدي إلى بناء ثقة الجمهور؛
- المشاركة في الاستعراض تعبر عن مسؤولية كل دولة عضو ليس فقط أمام مواطنيها، بل أمام البلدان المجاورة لها أيضاً؛
- المشاركة تُبرهن عن الالتزام بالأمان؛
- استعراضات المتابعة تضمن تنفيذ الدروس بفعالية.

وإذ نعترف بأنّ خدمات استعراض النظراء التي تقوم بها الوكالة هي مجرد وسيلة واحدة من الوسائل لضمان عملية رقابية فعالة، فإنها خدمات مفيدة بشكل خاص. ولكن لسوء الحظ، ما زالت هناك بعض البلدان لم تستفد من فرصة التعلّم التي يمكن أن تمنحها هذه الاستعراضات، رغم أنه يسرّني أن أعلم بأنّ هناك تزايداً في عدد الطلبات على هذه الاستعراضات. فبعض الهيئات الرقابية في البلدان التي لديها محطات قوى نووية لم تستفد قط من إحدى بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، كما أنّ بعض البلدان كان لها استخدام محدود لعمليات فحص محطات القوى النووية من طرف فرقة استعراض أمان التشغيل. بينما قامت بلدان أخرى باستعراضات محدودة النطاق قد لا تغطي نقاط الضعف الهامة الممكنة. وهذا التردد في إجراء استعراضات شاملة لا يتماشى مع الالتزام بمواصلة التعلّم والتشجيع على اعتماد موقف تساولي، وهما جانبان هامين من جوانب ثقافة الأمان.

وهناك بُعد آخر في استعمال الخدمات الاستعراضية يستحق التعليق عليه. فالأمر يتعلّق بتردّد بعض الجهات المستفيدة من الاستعراض في قبول التقييمات الصريحة التي يقوم بها العديد من أعضاء الفريق، يتمتع معظمهم بخبرة واسعة في بعثات الاستعراض. وكجزء من الإجراءات العادية، مشاركة مسودة الاستعراض مع الطرف المستفيد بغية ضمان تصويب الأخطاء الوقائية. وبطبيعة الحال، من الملائم تماماً في هذا السياق أن يسعى البلد إلى استبعاد البيانات غير الصحيحة. ولكننا نفهم بأنّ المفاوضات الناتجة عن ذلك حول نص استعراض ما يمكن في بعض الأحيان أن تتجاوز تصويب الأخطاء لتصل إلى بذل جهود قوية من جانب الطرف الخاضع للاستعراض من أجل التخفيف من انتقاد بناء أو إلغائه. ومن بين السمات الأساسية لثقافة أمان مناسبة الرغبة في مواجهة الحقائق. ونتيجة لذلك، فإنّ رد الفعل المذكور على الاستعراض هو رد مخيّب للأمل كثيراً.

ومن بين الدروس الشاملة المستخلصة من حادث فوكوشيما الحاجة الماسة لتعزيز ثقافة أمان مناسبة فيما بين جميع المشاركين في المشروع النووي. وتحظى هذه المسألة باعتراف واسع النطاق على أنها عنصر رئيسي بالنسبة للمرخص لهم. ولكنّ المسؤولية تتعدى المرخص لهم لتشمل سلطات الدول الأعضاء كذلك. ومن بين الدروس الأساسية المستخلصة من حادث فوكوشيما داييتشي الحاجة لتعزيز "الدفاع في العمق" من أجل إدراج حواجز مؤسسية لاستدامة معايير عليا خاصة بالأمان النووي من خلال ثقافة أمان متينة وحيوية. ويضطلع الفريق بعمل نتمنى أن يقدّم للوكالة والأطراف الأخرى الأساس لزيادة الجهود في هذا المجال.

وقد مرّت اليوم ثلاث سنوات منذ اعتماد خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي. وأحرز الكثير من التقدم منذ ذلك الوقت. والوقت مناسب الآن للتفكير في الكيفية التي يمكن للمجتمع النووي أن يحافظ بها على الزخم الذي أحدثته خطة العمل والجهود الأخرى الكثيرة التي بُذلت. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز الآليات القائمة لتحسين الأمان، وكذلك وضع نُهج جديدة. ويمكن على سبيل المثال إجراء مناقشات حول ما إذا كان ينبغي تطوير المجموعة الحالية لاستعراضات نظراء الوكالة بأساليب تواصل إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل.

وأمل أن تكون هذه الرسالة ذات فائدة لكم. وأرجو منكم، كما هي العادة دوماً الاتصال بي إذا كان في وسع الفريق تقديم أي مساعدة في هذا الأمر أو في غيره من الأمور.

وتفضلوا بقبول أطيب التحيات.

مع فائق احترامي وتقديري

[توقيع]

ريتشارد أ. ميزرف

نسخة إلى: أعضاء الفريق
دينيس فلوري